AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: (251-11) 5525849 Fax: (251-11) 5525855

Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية والعشـــرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 21-25 يناير 2013

الأصل: إنجليزي

EX.CL/783 (XXII)

التقرير عن أنشطة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

أولاً: **مقدمـــة:**

1- أنشئت المحكمة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المحكمة) بموجب المادة (1) من البروتوكول الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المنشئ للمحكمة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب (يشار إليه هنا باسم البروتوكول) والذي أعتمده رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في 9 يونيو 1998 في مدينة واجادوجو ببوركينا فاسو ودخل البروتوكول حيز النفاذ في 25 يناير 2004.

2- بدأت المحكمة نشاطها العملي في 2006 وتتكون من 11 قاضياً ينتمون إلى دول أعضاء في الاتحاد الافريقي ومقر المحكمة في مدينة أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة.

3- تنص المادة 31 من البروتوكول على الآتي: "على المحكمة أن تقدم في كل دورة عادية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي تقريراً سنوياً عن أنشطتها. ويحدد التقرير بصفة خاصة الحالات التي لم تلتزم فيها الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات المحكمة".

4- أعد هذا التقرير الحالي الذي يغطي الفترة من يناير إلى ديسمبر 2012، على ضوء مضمون المادة المذكورة آنفاً. ويغطي الأنشطة القضائية وغير القضائية الرئيسية التي قامت بها المحكمة خلال الفترة المحددة، كما يقدم جرداً تقييمياً لأداء المحكمة بجانب توصيات بشأن كيفية زيادة فعالياتها.

5- ورغم ذلك، فانه من المهم الإشارة منذ البداية متابعة حالة المصادقات على البروتوكول وايداع الإعلانات التي تخول للمحكمة الحق في استلام العرائض المقدمة من المواطنين والمنظمات غير الحكومية بموجب المادة 34(6) من البروتوكول المذكور.

ثانياً: **حالة المصادقة على البروتوكول وإيداع إعلان قبول اختصاص المحكمة في**

استلام العرائض من الافراد والمنظمات غير الحكومية:

6- وحتى تاريخ الأول من ديسمبر 2012 صادق على البروتوكول المنشئ للمحكمة 26 دولة عضو في الاتحاد الافريقي وهي بالتحديد: الجزائر، بوركينا فاسو، بوروندي، الكونغو، كوت ديفوار، جزر القمر، الجابون، جامبيا، غانا، كينيا، ليبيا، ليسوتو، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، أوغندا، رواندا، السنغال، جنوب أفريقيا، تنزانيا، توجو، وتونس.

7- من بين هذه الـ 26 دولة المصادقة على البروتوكول، فان خمسة منها فقط قد أودعت إعلان قبول اختصاص المحكمة في استلام العرائض من الأفراد والمنظمات غير الحكومية وهذه الدول هي: بوركينا فاسو، غانا، ملاوي، مالي وتنزانيا.

8- وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، ليس هناك أي تأكيد بخصوص أي مصادقات إضافية أو إيداع للإعلانات. وتجدر الإشارة إلى أن آخر المصادقات على البروتوكول قد كان في أكتوبر 2010 (قبل مضي أكثر من عامين)، بينما آخر الإعلانات التي أودعت كان في فبراير 2011.

ثالثاً: **تشكيل وتنظيم المحكمة:**

1) انتخاب وأداء القسم للأعضاء الجدد بالمحكمة:

9- في الدورة الـ 21 العادية للمجلس التنفيذي تم انتخاب ثلاثة قضاة وتم تعيينهم في القمة الـ 19 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، أثيوبيا من 9 – 16 يوليو 2012. والقضاة هم:

حضرة القاضي جيرار نيونجيكو (بوروندي).
حضرة القاضي الحاج جيسي (السنغال).
حضرة القاضي بن كيوكو (كينيا).

10- عقدت المحكمة جلسة عامة قبل افتتاح دورتها الـ 26 العادية في أروشا، تنزانيا، يوم 17 سبتمبر 2012 لأداء القسم للقاضي الحاج جيسي والقاضي بن كيوكو.

2) انتخاب هيئة مكتب المحكمة:

11- في بداية الدورة الـ 26 العادية المنعقدة في الفترة من 17 – 28 سبتمبر 2012 انتخبت المحكمة هيئة مكتبها على النحو التالي:

- حضرة القاضية السيدة صوفيا. أ. ب أكوفو (غانا) رئيساً.
- حضرة القاضي السيد فتساح أوجرجوز (الجزائر) نائباً للرئيس.

3) التشكيل الحالي للمحكمة:

12- تتكون المحكمة حالياً من عشرة قضاة، كما هو موضح في الملحق 1 من هذا التقرير. وقد توفى أحد القضاة وهو الراحل القاضي جوزيف مولنجا من أوغندا في أغسطس 2012. ووفقاً للمادة 20 من البروتوكول، أخطرت المحكمة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بهذا الحدث وضرورة شغل المنصب الشاغر.

رابعاً: **عقد جلسات المحكمة:**

13- خلال الفترة التي يغطيها التقرير عقدت المحكمة أربعة جلسات عادية وجلسة واحدة غير عادية وفقاً لما يلي:

- الدورة الـ 24 العادية من 19 – 30 مارس 2012 في أروشا، تنزانيا.
- الدورة الـ 25 العادية من 11 – 26 يونيو 2012 في أروشا، تنزانيا.
- الدورة الـ 26 العادية من 17 – 28 سبتمبر 2012 في أروشا، تنزانيا.
- الدورة الـ27 العادية من 26 – 7 ديسمبر 2012 في بورت لويس، موريشيوس.
- والدورة الـ5 غير العادية من 1 – 5 أكتوبر 2012 في أروشا، تنزانيا.

خامساً: **الأنشطة التي قامت بها المحكمة:**

1) المسائل القضائية:

14- خلال الفترة التي يغطيها التقرير، استلمت المحكمة 7 طلبات دعاوى جديدة وطلبين لآراء استشارية وبذلك يصبح عدد الطلبات التي استلمتها المحكمة منذ انشائها في مسائل المنازعات 22 طلباً وأربعة طلبات لآراء استشارية.

15- خلال الدورة الـ 24 العادية اصدرت المحكمة حكمها في ثلاثة طلبات وفي دورتها الـ 25 العادية فصلت في قضيتين.

16- الطلبات التي تم البت فيها خلال الفترة التي يغطيها التقرير هي:

- الدعوى رقم 2011/001، فيمي فالانا ضد الاتحاد الأفريقي.
- الدعوى رقم 2012/002، دلتا الدولية للاستثمارات اس ايه السيد والسيدة/ دو لانج ضد جمهورية جنوب أفريقيا.
- الدعوى رقم 2012/004 امانويل جوزيف وآخرون ضد جمهورية جنوب أفريقيا.
- الدعوى رقم 2012/005 امير آدم تيمان ضد جمهورية السودان.
- الدعوى رقم 2012/007 بغدادي علي محمودي ضد الجمهورية التونسية.

17- بالنسبة للدعوى رقم 2012/001 خلصت المحكمة إلى أنه ليس لديها الاختصاص لنظر هذه الدعوى لأن العريضة مرفوعة ضد الاتحاد الافريقي وهي هيئة وليست دولة عضو أو طرف في البروتوكول.

18- فيما يخص الدعاوى بالارقام 2012/002 و2012/004 و2012/007 قررت المحكمة أنها ليس لديها الاختصاص لنظر هذه الدعاوى حيث أن الدول المدعى عليها قد صادقت على البروتوكول المنشئ للمحكمة ولكنها لم تقدم الإعلان المنصوص عليه في المادة 34 (6) من البروتوكول والذي يسمح للمحكمة باستلام الدعاوى من الأفراد والمنظمات غير الحكومية.

19- وفيما يخص الدعوى رقم 2012/005 أفادت المحكمة أن الدولة المدعي عليها لم تصادق على البروتوكول بعد.

20- تم إرسال كل القرارات المتعلقة بالدعاوى المذكورة أعلاه إلى الدول المعنية.

21- لا زال بحوزة المحكمة عدد 9 دعاوى قيد الانتظار حتى تاريخ 31 ديسمبر 2012.

22- خلال الفترة التي يغطيها التقرير نظرت المحكمة في 4 طلبات استشارية، 2 منها استلمت في 2011 والـ 2 الأخرى في 2012.

23- في دورتها العادية رقم 24 تم سحب طلب واحد وشطب آخر من قائمة الدعاوى لعدم قدرة مقدم الدعوى.

24- في دورتها العادية رقم 26 وجهت المحكمة رئيس قلم المحكمة بمخاطبة صاحب طلب الدعوى الثالثة بأن يتوخى مزيداً من الدقة في صياغة طلبه ليتماشى مع نص المادة 68(2) من قواعد المحكمة.

25- بالنسبة لطلب الرأي الاستشاري الرابع المقدم من اتحاد المحامين الأفارقة ومركز الجنوب الأفريقي للمرافعات فلا يزال قيد نظر المحكمة.

26- لضمان فعالية إدارة الطلبات والدعاوى المقدمة للمحكمة، تم إصدار واعتماد دليل الموجهات العملية لقلم المحكمة.

2) جلسات الاستماع العلنية:

27- يعتبر عقد جلسة الاستماع العلنية الأولى للاستماع للمرافعات القانونية في قضية فيمي فالانا ضد الاتحاد الأفريقي يومي 22 – 23 مارس 2012 اثناء الدورة الـ 24 العادية من التطورات المهمة في تاريخ المحكمة في الفترة التي يغطيها التقرير وقد تم إصدار الحكم في تلك القضية في يوم 26 يونيو 2012. وانعقدت جلسة استماع علنية ثانية في 14 و15 يونيو 2012 خلال الدورة الـ 25 العادية للمحكمة وتم النظر في قضية نقابة

القانونيين بتانجانيقا ومركز حقوق الإنسان والقانون والسيد كريستوفر امتيكيلا ضد جمهورية تنزانيا المتحدة. كما تم عقد جلسة استماع علنية ثالثة يومي 29 و30 نوفمبر 2012 في مدينة بورت لويس، موريشيوس أثناء الدورة الـ 27 العادية في قضية ايربان ماكاندويلي ضد جمهورية ملاوي. وسيتم إصدار الاحكام في القضيتين الأخيرتين خلال العام 2013.

سادساً: **الأنشطة غير القضائية:**

28- الأنشطة غير القضائية الرئيسية التي تم تنفيذها خلال الفترة التي يغطيها التقرير تم تناولها في الأقسام التالية من هذا التقرير.

1) العروض المقدمة لأجهزة وضع السياسة في الاتحاد الأفريقي:

أ. مشاركة المحكمة في قمم الاتحاد الافريقي:

29- شاركت المحكمة في الدورة العادية رقم 23 لاجتماع لجنة الممثلين الدائمين، كما شاركت في الدورة العادية الـ 20 للمجلس التنفيذي والدورة العادية الـ 18 لقمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، أثيوبيا في الفترة من 24 – 31 يناير 2012.

30- شاركت المحكمة أيضاً في الدورة العادية رقم 24 لاجتماع لجنة الممثلين الدائمين، والدورة العادية الـ 21 للمجلس التنفيذي والدورة العادية الـ 19 لقمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، أثيوبيا في الفترة من 9 – 16 يوليو 2012.

ب. عرض ميزانية عام 2013:

31- في مارس 2012 وضعت المحكمة مقترحات ميزانية 2013 ومن ثم اعتمدت مقترح ميزانية السنة المالية وقدمتها لمفوضية الاتحاد الأفريقي

لعرضها على اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والميزانية والمالية للجنة الممثلين الدائمين.

32- تم عرض مقترح الميزانية على اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والميزانية والمالية للجنة الممثلين الدائمين يوم 5 يوليو 2012. وبلغت ميزانية المحكمة المقترحة لعام 2013 مبلغ 11.965.142 دولار أمريكي منها 9.602.827 دولار أمريكي تشكل مساهمة الدول الأعضاء في الميزانية التشغيلية و2.362.315 دولار أمريكي مساهمة الشركاء في ميزانية البرامج.

33- ولكن في الدورة الـ 21 العادية اعتمد المجلس التنفيذي ميزانية المحكمة لعام 2013 بعد تعديلها إلى 8.969.947 بزيادة 2% عن الميزانية المعتمدة لعام 2012.

ج . تنفيذ ميزانية 2012:

34- بلغت الميزانية المخصصة للمحكمة في عام 2012 من مساهمات الدول الأعضاء 6.478.071 دولار أمريكي. وقد بلغ حجم التنفيذ حتى 31 نوفمبر 2012 مبلغ 4.632.590 دولار أمريكي. وهذا يعني ان مستوى تنفيذ الميزانية يقف عند 71.5%.

35- بجانب مخصصات الميزانية من مساهمات الدول الأعضاء فان المجلس التنفيذي قد اعتمد أيضاً مساهمات من الشركاء الخارجيين. وقد بلغت مساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم البرامج مبلغ 2.084.921 دولار أمريكي. وكانت نسبة التنفيذ الكلية حتى 31 نوفمبر 2012 هي 478.693 دولار أمريكي ويعني ذلك أن معدل التنفيذ هو 23%.

36- وقد بلغت مساهمة الوكالة الإلمانية للتعاون الدولي (GIZ) مبلغ 924.130 دولار أمريكي حتى 31 أكتوبر 2012 وأنفقت المحكمة منها 398.359 دولار أمريكي بنسبة تنفيذ بلغت 43.1%.

37- بلغت مساهمة مؤسسة ماك ارثر 56.734.55 دولار أمريكي أنفقت المحكمة منها حتى تاريخ 30 نوفمبر 2012 مبلغ 56.034.15 دولار أمريكي بمعدل تنفيذ بلغ 98.70%.

د. الهيكل الجديد لمكتب قلم المحكمة:

38- خلال قمة يناير 2011، تم النظر في تقرير أنشطة المحكمة واعتمد بواسطة المجلس التنفيذي. واعتمد هذا الأخير توصيات لجنة الممثلين الدائمين بالوظائف الـ 44 الإضافية الجديدة لمكتب قلم المحكمة. كما أعتمد أيضاً مقترح لجنة الممثلين المسمى مقترح الخمس سنوات لشغل الوظائف بأن تكون 40% منها خلال العام 2012 و15% لكل سنة من السنوات الأربعة القادمة.

39- في قرار المجلس التنفيذي رقم EX.CL. DEC.668 (XX) الخاص بالإصلاحات الهيكلية فإن "المجلس قد اعتمد التوصيات الخاصة بهذه الإصلاحات متضمنة الهيكل المنقح للمحكمة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب الذي يتكون من 90 وظيفة مضافاً إلى ذلك الوظائف الـ 44 الإضافية التي ينبغي تنفيذها خلال فترة الخمس سنوات" كما وجه المجلس التنفيذي المفوضية أيضاً "برفع تقرير بشأن تنفيذ هذا المقرر إلى الدورة العادية القادمة للمجلس التنفيذي في يونيو 2012".

40- واتساقاً مع خطة التعيين المقترحة بواسطة لجنة الممثلين الدائمين وتماشياً مع مقرر المجلس التنفيذي برفع تقرير بشأن شغل الوظائف، قامت المحكمة بالإعلان عن 40% من هذه الوظائف "أي 17 وظيفة" يتم شغلها في عام 2012. ولضمان أوسع مساحة إعلامية وجذب أكبر عدد من الأفريقيين المؤهلين للتنافس على هذه الوظائف تم نشر الإعلانات باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية على موقع المحكمة بالشبكة الدولية

للانترنت. كما تم إرسال مذكرات شفوية بذات الغرض إلى وزارات الخارجية والتعاون الدولي في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بجانب سفارات الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي بأديس أبابا، أثيوبيا وكذلك السفارات الموجودة في دار السلام، تنزانيا. وبجانب ذلك، أرسلت المحكمة ذات الإعلانات لكي تنشر على موقع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومحاكم حقوق الإنسان الإقليمية ومؤسسات حقوق الإنسان الأخرى ذات شبكات الانتشار الأوسع. وقد كان تاريخ انتهاء التقديم لشغل هذه الوظائف يوم 15 يوليو 2012 وتم تمديده إلى 31 أكتوبر 2012.

41- وأخذاً في الاعتبار لحقيقة أن ميزانية المحكمة لعام 2012 قد تم اعتمادها قبل إجازة الوظائف الجديدة، فإن المحكمة لم تتمكن من إظهار الآثار المالية المترتبة على الهيكل الجديد في ميزانية 2012، وقد قررت المحكمة تقديم طلب للحصول على ميزانية إضافية قدرها 264.104 دولار أمريكي لتمكينها من إكمال عملية التعيين بنجاح ومن ثم رفع تقرير بذلك إلى المجلس التنفيذي.

42- في دورته العادية رقم 21 رفض المجلس التنفيذي إجازة الميزانية المقترحة بواسطة المحكمة لتمكينها من شغل الوظائف المجازة لعام 2012. وفي نوفمبر 2012 رفضت اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والميزانية والمالية للجنة الممثلين الدائمين طلب الميزانية الإضافية.

43- إن قرار المجلس التنفيذي القاضي بعدم اعتماد الآثار المالية المترتبة على تعيين الموظفين في ميزانية عام 2013 والقرار اللاحق من اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والميزانية والمالية للجنة الممثلين الدائمين الخاص بعدم اعتماد طلب المحكمة لميزانية إضافية لتسهيل عملية التعيين يعني ذلك أن عملية التعيين يجب أن تؤجل.

سابعاً: **التعيين وتأهيل الموظفين:**

1) تعيين الموظفين:

44- من بين الـ 46 وظيفة المعتمدة في 2007 فإن 44 وظيفة منها قد تم شغلها حتى 31 ديسمبر 2012. والمحكمة الآن بصدد تعيين نائب رئيس قلم المحكمة وسكرتير اللغة البرتغالية.

2) تأهيل الموظفين:

45- خلال الفترة التي يغطيها التقرير شارك موظفو قلم المحكمة في عدد من الدورات التدريبية التي تهدف لزيادة قدراتهم لضمان أداء أفضل.

46- في الفترة من 16 – 17 فبراير 2012 شارك موظفو قلم المحكمة في ملتقى تفاكري بمدينة موشي بتنزانيا. كان الهدف الرئيسي من هذا الملتقى هو البحث في سبل تجويد أداء الموظفين وقد كان هذا الملتقى الأول من نوعه وأعطت الموظفين فرصة التعرف على سبل النجاح وكيفية تفادي الفشل، بالإضافة إلى التعرف على التحديات المستقبلية ومن ثم الخروج بوسائل عملية لتجويد أداء قلم المحكمة.

47- استفاد موظفو قلم المحكمة من ورشة عمل تدريبية امتدت لثلاثة أيام عن نظام تقييم الأداء الخاص بمفوضية الاتحاد الافريقي بهدف تجويد تقييم الموظفين وتأهيلهم الوظيفي. وقد انعقدت الدورة التدريبية في الفترة من 3 – 5 أبريل 2012 بمقر المحكمة في أروشا، تنزانيا وقاد التدريب فيها أحد كبار موظفي مفوضية الاتحاد الافريقي.

48- وفقاً لقواعد ولوائح العاملين الاتحاد الأفريقي تم عقد دورة تعريفية للموظفين الجدد ومواصلة العمل بالنسبة للموظفين القدامى يوم 10 مايو 2012.

49- شارك الموظف المالي في ورشة عمل الميزانية لعام 2012 التي نظمتها مفوضية الاتحاد الافريقي في زنزبار بتنزانيا في الفترة من 29 إلى 31 مارس 2012 بالإضافة إلى مشاركته في اجتماع المراجعة الرابع المشترك بين مفوضية الاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي في الفترة من 20 – 21 يونيو 2012 في أديس أبابا، أثيوبيا.

50- نظمت المحكمة بدعم من الوكالة الإلمانية للتعاون الدولي (GIZ) الدورة التدريبية الثانية الخاصة بالبحث القانوني وكتابة الأحكام للموظفين القانونيين في موشي، تنزانيا في الفترة من 6 – 10 أغسطس 2012.

51- شارك موظف كبير المعلومات والاتصالات في ورشة العمل التقييمية الخاصة باستراتيجية الاتحاد الافريقي للاتصالات والمناصرة (2013 – 2016) في إطار عمل موقع الاتحاد الافريقي على الانترنت ووسائل الإعلام الاجتماعي الذي نظمتها إدارة المعلومات والاتصالات بمفوضية الاتحاد الأفريقي في الفترة من 3 – 5 أكتوبر 2012 بأديس أبابا، أثيوبيا.

52- شارك موظفو قلم المحكمة في دورة تدريبية خاصة بمسائل البروتوكول في الفترة من 7 – 10 نوفمبر 2012 بمدينة موشي بتنزانيا، كما تم إلحاق موظف مساعد المراسم بالمحكمة بوحدة مراسم الاتحاد الأفريقي في الفترة من 5 – 9 نوفمبر 2012 لتعميق معرفته بمسائل البروتوكول الخاص بأطر عمل الاتحاد الافريقي.

53- شارك موظفو قلم المحكمة الذين يتبوأون مواقع إدارية في دورة تدريبية عن القيادة في إدارة المنظمات الدولية في الفترة من 12 – 16 نوفمبر 2012 بأروشا، تنزانيا. نظمها معهد الإدارة لشرق وجنوب أفريقيا (ESAMI)

54- تشجيعاً لاستخدام أكثر من لغة رسمية من لغات الاتحاد الافريقي في عام 2012 واصلت المحكمة دوراتها التدريبية على الانترنت لكل من القضاة والموظفيـــن وذلك بدعم من معهد التحالف الفرنسي التنزاني (Alliance Franco-Tanzanienne) والمنظمة الدولية الفرانكفونية. وقد شارك قاض واحد واثنين من الموظفين في دورة تدريبية مكثفة للغة الفرنسية بفرنسا. وخلال ذات الفترة شارك اثنين من الموظفين في دورة مكثفة للغة الانجليزية في نيروبي، كينيا. وقد بدأت المحكمة في تنظيم دورة تدريبية للغة السواحيلية لكل موظفي المحكمة في أغسطس 2012 ولا زالت المحكمة

بصدد البحث عن الوسائل والطرق الملائمة لأن تشمل دوراتها التدريبية اللغتين العربية والبرتغالية.

ثامناً: **الانشطة الترويجية:**

55- وحيث أن المحكمة هي مؤسسة جديدة لحد ما، قرر أعضاؤها القيام بأنشطة ترويجية لرفع الوعي بها بين المعنيين في الدول الأعضاء، ومن ثم زيادة وتيرة المصادقة على البروتوكول المنشئ للمحكمة، وتقديم الإعلان الذي يسمح للأفراد والمنظمات غير الحكومية بالوصول مباشرة إلى المحكمة بعد استنفاد وسائل التقاضي المحلي.

56- في هذا الخصوص، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت المحكمة بعدد من الأنشطة الترويجية بما في ذلك الزيارات التوعوية والسمنار الاقليمي والملتقى التفاكري وانشاء علاقات تواصل.

1) الزيارات التوعوية:

57- قامت المحكمة في عام 2012 بثلاث زيارات توعوية إلى بوروندي، موريشيوس، السنغال.

أ) الزيارة التوعوية لجمهورية بوروندي:

58- قامت المحكمة بزيارة توعوية إلى جمهورية بوروندي في الفترة من 21 إلى 23 مايو 2012 كان الهدف من الزيارة هو رفع الوعي العام وسط المعنيين بحقوق الإنسان في بوروندي وتشجيع الدولة باعتبارها مصادقة على البروتوكول على تقديم الإعلان المطلوب بحسب المادة 34 (6) من البروتوكول.

59- قاد الوفد رئيس المحكمة بجانب اثنين من القضاة وعدد من موظفي قلم المحكمة.

60- خلال فترة الزيارة التقى الوفد بعدد من كبارة مسؤولي الحكومة وعقد معهم مناقشات مثمرة تمحورت في مجال حقوق الإنسان في البلاد. وشملت قائمة الجهات التي تم اللقاء بها النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير الخارجية والتعاون الدولي ووزير العدل حامل الاختام ووزير حقوق الإنسان ورئيس البرلمان ورئيس مجلس الشيوخ.

61- كما قام وفد المحكمة بزيارة رئيس المحكمة الدستورية ورئيس المحكمة العليا ورئيس المفوضية الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والرقابة العامة.

62- إضافة إلى ذلك نظمت المحكمة بالتعاون مع حكومة جمهورية بوروندي ونقابة المحامين البروندیين سمنار توعوي لمدة نصف يوم لمنظمات حقوق الإنسان في بوروندي يوم 22 مايو 2012.

63- شارك في السمنار ممثلون من الحكومة ووزارة العدل ومنظمات المجتمع المدني البوروندية ومنظمات أخرى معنية بعمل حقوق الإنسان في البلاد.

ب) زيارة توعوية إلى جمهورية السنغال:

64- قامت المحكمة بزيارة توعوية إلى جمهورية السنغال في الفترة من 5 إلى 7 سبتمبر 2012 وكان الهدف من الزيارة رفع الوعي بين الجمهور وبين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في البلاد وتشجيع الدولة المصادقة على البروتوكول على أن تخطو نحو تقديم الإعلان وفقاً للمادة 34 (6) من البروتوكول.

65- قاد وفد المحكمة السيد رئيس المحكمة ورافقه أحد القضاة بالإضافة إلى بعض موظفي قلم المحكمة.

66- والتقى الوفد خلال زيارته وعقد مناقشات مع عدد من كبار مسؤولي الحكومة المعنيين بموضوعات حقوق الإنسان في السنغال بما فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير العدل وحامل اختام

الدولة ورئيس المحكمة العليا ورئيس جهاز الرقابة العامة في البلاد ونائب رئيس المجلس الدستوري ممثلاً لرئيس المجلس الدستوري لجمهورية السنغال.

67- إضافة إلى ذلك فإن المحكمة وبالتعاون مع حكومة جمهورية السنغال ونقابة المحامين السنغاليين قد عقدوا سمنار توعوياً نصف يوم لمنظمات حقوق الإنسان في البلاد يوم 6 سبتمبر 2012.

68- شارك في السمنار ممثلون عن الحكومة والجهاز القضائي ومنظمات المجتمع المدني السنغالية ومنظمات أخرى معنية بحقوق الإنسان في السنغال.

ج) زيارة توعوية لجمهورية موريشيوس:

69- نظمت المحكمة منشط توعوي ليوم واحد في جمهورية موريشيوس يوم 26 نوفمبر 2012 قبل بداية دورة انعقادها الـ 27 العادية المنعقدة في البلاد. كان الهدف من الزيارة هو رفع الوعي بين المعنيين بحقوق الإنسان في موريشيوس وتشجيع الدولة للمصادقة على البروتوكول وتقديم الإعلان المطلوب بنص المادة 34 (6) من البروتوكول.

70- خلال الزيارة التقى وفد المحكمة برئاسة السيدة رئيسة المحكمة وعقد مناقشات مثمرة مع عدد كبير من مسؤولي الدولة بما فيهم وزير الخارجية، والنائب العام، ورئيس البرلمان، ورئيس القضاء.

71- وبجانب ذلك، فإن المحكمة وبالتعاون مع حكومة جمهورية موريشيوس ونقابة محامي موريشيوس قد نظموا سمناراً توعوياً لمدة نصف يوم للمنظمات المعنية بحقوق الإنسان في البلاد يوم 26 نوفمبر 2012.

72- شارك في السمنار ممثلون عن الحكومة والجهاز القضائي ومجلس نقابة المحامين ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات أخرى معنية بحقوق الإنسان في البلاد.

2) سمنار التوعية الإقليمي:

73- نظمت المحكمة سمناراً توعوياً إقليمياً لإقليمي شرق وشمال أفريقيا في الفترة ما بين 22 – 24 أغسطس 2012 بأديس أبابا، أثيوبيا. وكان موضوع السمنار هو "المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب شريككم الجديد في تعزيز حماية حقوق الإنسان في أفريقيا".

74- كانت أهداف السمنار هي الترويج للمحكمة ورفع الوعي بين منظمات حقوق الإنسان في الإقليمين والتشجيع على المزيد من المصادقات على البروتوكول المؤسس للمحكمة وإيداع الإعلانات التي تسمح للافراد والمنظمات غير الحكومية بالوصول المباشر للمحكمة.

75- شارك في السمنار، بجانب آخرين، قضاة المحكمة، ممثلون عن أجهزة الاتحاد الأفريقي (البرلمان الأفريقي، مفوضية الاتحاد الافريقي، لجنة الخبراء الأفريقيين لحقوق الإنسان ورفاهية الطفل، مجلس الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد، لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي)، محكمة عدل شرق أفريقيا، محكمة عدل مجموعة التنمية في الجنوب الأفريقي "سادك"، وممثلون معنيون بحقوق الإنسان من الإقليمين بما فيهم نقابات المحامين ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمؤسسات التعليمية، وسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية.

76- شرف حفل افتتاح السمنار سعادة السفير فيردناند مونشو سفير جمهورية بنين لدى أثيوبيا ورئيس لجنة الممثلين الدائمين بالاتحاد الأفريقي.

77- شاركت من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في هذا السمنار: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، الكونغو، كوت

ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، إرتريا، الجابون، غانا، كينيا، ليسوتون ليبريا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، نيجيريا، رواندا، سيراليون، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس وزيمبابوي.

78- كان من ضمن المشاركين ممثل الوكالة الإلمانية للتعاون الدولي (GIZ) لدى مكتب الاتحاد الافريقي ووفد الاتحاد الأوروبي لدى الاتحاد الافريقي والمنظمة الدولية الفرانكفونية والعديد من وكالات منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

79- شارك في السمنار ممثلون من دول: جيبوتي، أثيوبيا، كينيا، موريتانيا، موريشيوس، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، جنوب السودان، أوغندا وتنزانيا.

80- في نهاية السمنار اعتمد المشاركون التوصيات الخاصة بالإجراءات الواجب اتباعها من أجل ترقية المحكمة وضمان فعاليتها.

3) الملتقى التفاكري مع لجنة الممثلين الدائمين:

81- وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.690 (XX) المعتمد في دورته العادية رقم 20 في يناير 2012 أديس أبابا، أثيوبيا. انعقد الملتقى التفاكري بين المحكمة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الممثلين الدائمين في أروشا بتنزانيا في الفترة من 29 – 30 أكتوبر 2012. وقد كان الموضوع الرئيسي لهذا الملتقى التفاكري هو "العلاقة بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ولجنة الممثلين الدائمين".

82- شارك في الملتقى التفاكري ممثلون عن 39 دولة عضو بالاتحاد الأفريقي و7 من قضاة المحكمة ومفوضة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الأفريقي بجانب موظفي مكتب قلم المحكمة وأمانة مفوضية الاتحاد الأفريقي.

83- شرف الملتقى التفاكري سعادة السيد/ ماتياس شيكاوي وزير الشؤون الدستورية والقانونية بجمهورية تنزانيا المتحدة الذي أفتتح الملتقى التفاكري ممثلاً عن حكومة جمهورية تنزانيا.

84- في نهاية الملتقى الذي امتد ليومين، اعتمد المشاركون إجراءات تساعد في تعزيز العلاقة بين الجهازين وضمان فعالية المحكمة.

4) تعزيز علاقات التواصل:

85- وضمن محاولاتها لتعزيز العلاقات مع الأجهزة المماثلة في أفريقيا والأقاليم الأخرى وتبادل وجهات النظر ومشاركة الخبرات حول تعزيز حماية حقوق الإنسان قامت المحكمة بزيارات لعدد من المؤسسات المماثلة في عام 2012.

86- زار وفد المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان المكون من أربعة قضاة محكمة الامريكتين لحقوق الإنسان في سان خوسيه، كوستاريكا ولجنة حقوق الإنسان الأمريكية في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 27 فبراير إلى 6 مارس 2012.

87- وضمن إطار تبادل الزيارات قام رئيس قلم المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بزيارة لرئيس قلم محكمة الأمم المتحدة الدولية لرواندا، كما قام بزيارة رئيس قلم محكمة العدل لشرق أفريقيا يوم 25 أبريل و4 مايو 2012 على التوالي.

5) أنشطة ترويجية أخرى:

88- بجانب الأنشطة المذكورة أعلاه شاركت المحكمة أيضاً في عدد من الأنشطة الترويجية المنظمة من قبل جهات أخرى خلال الفترة التي يغطيها التقرير ويشمل ذلك ما يلي:

1. المشاركة في الدورة الـ 8 لمعهد براندیز للقضاة الدوليين في كارمونا، اسبانيا خلال الفترة من 3 – 7 يناير 2012.

2. المشاركة في السمنار العالمي رفيع المستوى للحوكمة في المحاكم والتغيرات الاجتماعية واستقلالية القضاء الذي نظمه المعهد الجامعي الأوروبي ومركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة بمدينة فلورنس بايطاليا في الفترة من 16 – 17 مارس 2012.

3. المشاركة في اجتماع تشاوري لتعضيد التآزر بين أجهزة الاتحاد الأفريقي في الفترة من 12 – 14 ابريل 2012 ببانجول، جامبيا.

4. المشاركة في الجلسات العامة للدورة الـ 51 العادية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في الفترة من 18 – 24 أبريل 2012 في بانجول، جامبيا.

5. بعثة إلى أديس أبابا، أثيوبيا في الفترة من 15 – 22 أبريل 2012 للاجتماع ومناقشة تمويل المحكمة مع بعض الشركاء.

6. المشاركة في سمنار إقليم الجنوب الأفريقي عن نظام حقوق الإنسان الأفريقي الذي نظمه اتحاد المحامين الأفريقيين في الفترة من 3 – 4 مايو 2012 في لوساكا، زامبيا.

7. المشاركة في اجتماع الخبراء الحكوميين في الفترة من 14 – 18 مارس 2012 واجتماع وزراء العدل والنواب العامون من 9 – 17 مايو 2012 في أديس أبابا، أثيوبيا، الذي يهدف إلى اعتماد البروتوكول الخاص بالتعديلات على البروتوكول الخاص بتعديل بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان.

8. المشاركة في ملتقى عن العدالة البنائية الدولية، محكمة الجنايات الدولية في المستقبل، في 18 مايو 2012 بلندن، المملكة المتحدة.

9. المشاركة في الاحتفال بيوم أفريقيا في عام 2012، دار السلام، تنزانيا 25 مايو 2012.

10. المشاركة في الاجتماع الإقليمي الثالث للحوكمة في أفريقيا الذي نظمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من 30 إلى 31 مايو 2012 أروشا، تنزانيا.

11. المشاركة في الورشة التدريبية لحقوق الإنسان في الإدارة العدلية لقضاة المحكمة العليا بتنزانيا (الجزء الثاني) في الفترة من 4 – 6 يونيو 2012 باجامويو، تنزانيا.

12. المشاركة في الاجتماع رقم 24 لرؤساء لمؤسسات معاهدات الأمم المتحدة بأديس أبابا، أثيوبيا في الفترة من 25 – 29 يونيو 2012.

13. المشاركة في الدورة التدريبية للمحامين الجدد بمجموعة شرق أفريقيا تحت مظلة البرنامج التعليمي القانوني المستمر الذي نظمته نقابة محامي شرق أفريقيا في الفترة من 28 – 29 أغسطس 2012 نيروبي، كينيا.

14. المشاركة في الملتقى التفاكري الأولي للتخطيط الاستراتيجي لاتحاد المحامين الأفريقيين المنعقد في أروشا، تنزانيا يوم 31 أغسطس 2012.

15. المشاركة في الحفل الافتتاحي لمؤتمر نقابة محامين تانجانيقا والاجتماع النصف السنوي للجمعية العمومية في 31 أغسطس 2012 في أروشا، تنزانيا.

16. المشاركة في الدورة التدريبية للمحامين الجدد بمجموعة شرق أفريقيا تحت مظلة البرنامج التعليمي القانوني المستمر بتنظيم نقابة محامي

شرق أفريقيا في الفترة من 3 – 4 سبتمبر 2012 في زنزبار و6–7 سبتمبر 2012 في دار السلام.

17. المشاركة في الدورة رقم 81 العادية للجنة القضاء على التمييز العنصري والاجتماع مع المفوض السامي لحقوق الإنسان ونائب رئيس مجلس حقوق الإنسان ومختلف الأقسام لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وممثلو السلك الدبلوماسي الأفريقي المقيمين بجنيف في الفترة من 27 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2012.

18. المشاركة في الجلسات العامة للدورة رقم 52 العادية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في ياماسكرو، كوت ديفوار الفترة من 9 – 22 أكتوبر 2012.

19. المشاركة في اجتماع قمة المحاكم العليا والإقليمية الدولية الذي انعقدت في المكسيك من 8 – 9 نوفمبر 2012. بجانب المشاركة في اجتماع الجمعية العمومية لرابطة القضاة المكسيكيين في يوم 10 نوفمبر 2012 في مدينة مكسيكو، المكسيك.

20. المشاركة في المؤتمر العالمي الثاني الخاص بالحق في التعليم والحقوق التعليمية المنعقد في بروكسل، بلجيكا من 8 – 10 نوفمبر 2012.

21. المشاركة في مؤتمر بعنوان دور القانون والعدالة الانتقالية: "نحو قراءة ثلاثية – حالة كولومبيا" المنعقدة في البندقية، ايطاليا في الفترة من 11 – 15 نوفمبر 2012.

22. المشاركة في المنتدى الأفريقي للأطفال الذي نظمته إدارة الشؤون الاجتماعية بمفوضية الاتحاد الأفريقي في الفترة من 19 – 20 نوفمبر 2012 بأديس أبابا، أثيوبيا.

23. المشاركة في جولة الحوار الـ 9 حول حقوق الإنسان بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي يوم 22 نوفمبر 2012 أديس أبابا، أثيوبيا.

24. المشاركة في الملتقى الـ 21 للاتحاد الدولي للمرأة العاملة في المجال القضائي في الفترة من 10 – 17 نوفمبر 2012 داكار، السنغال.

25. المشاركة في ورشة العمل الدولية الخاصة بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية لحدود الإنسان في الفترة من 12 – 14 ديسمبر 2012 في جنيف، سويسرا.

26. المشاركة في سمنار العدالة لممثلي الاتحاد الأفريقي في الفترة من 13 – 14 ديسمبر 2012 أديس أبابا، أثيوبيا.

89- المشاركة في الأنشطة الترويجية الواردة أعلاه قد تمت بتمويل من الشركاء الخارجيين للمحكمة.

تاسعاً: **اعتماد الخطة الاستراتيجية للمحكمة للسنوات الأربع:**

90- في دورتها الـ 15 العادية قررت المحكمة أن تضع خطة استراتيجية. وفي يوليو 2011 كلفت استشارياً للقيام بهذه المهمة. وقد قدم الاستشاري مقترح الخطة الاستراتيجية الأولي للمحكمة إبان دورتها الـ 23 العادية المنعقدة في ديسمبر 2011. وبعد تداول الآراء والتعليقات مع القضاة تم تقديم المقترح النهائي للخطة في يناير 2012.

91- وباعتبار هذه الخطة واحدة من أكثر الوثائق أهمية بالنسبة للمحكمة إذ تبين الأهداف الاستراتيجية للسنوات الأربع القادمات وتحدد علاقاتها مع الشركاء، قررت المحكمة، واهتداءً بأفضل الممارسات، أن تطرح الخطة لمزيد من التنقيح بواسطة الشركاء والمعنيين الآخرين بهدف إثراء النص. ولتحقيق هذه الغاية عقدت المحكمة ورشة تقيمية للخطة الاستراتيجية للمحكمة في الفترة من 13 – 14 سبتمبر 2012 أروشا، تنزانيا.

92- شارك في الورشة طيف واسع من الشركاء والمعنيين بحقوق الإنسان بما فيهم مفوضية الاتحاد الأفريقي والبرلمان الافريقي واللجنة الأفريقية لحقوق ورفاهية الطفل والاتحاد الأروبي والوكالة الإلمانية للتعاون الدولي والتحالف من أجل محكمة افريقية فاعلة واتحاد المحامين الافريقيين ونقابة محامين شرق أفريقيا والمفوضيات الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات الإكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

93- وقد تم تضمين مساهمات المشاركين في الورشة في مقترح الخطة الاستراتيجية واعتمدت المحكمة الخطة في دورتها الـ 27 العادية في ديسمبر 2012.

94- ستقوم المحكمة بمواءمة خطتها الاستراتيجية مع الخطة الاستراتيجية المقترحة الموسعة للاتحاد الافريقي بمجرد اعتمادها.

عاشراً: **العلاقة بين المحكمة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:**

95- واصلت المحكمة واللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب جهودهما في تقوية العلاقة وتعزيز الروابط التكاملية بينهما بحسب ما نص عليه في البروتوكول. وفي هذا الصدد، انعقد الاجتماع المشترك بين هيئتي المكتب في المؤسستين في الجزائر في 24 يوليو 2012. وتبع ذلك الاجتماع السنوي الأول بينهما في الفترة من 26 إلى 27 يوليو 2012.

96- بجانب هذين الاجتماعين المذكورين أعلاه تم تمثيل المحكمة بصورة جيدة في الدورات العادية رقم 51 و52 للجنة الأفريقية بالإضافة إلى المشاركة في الاحتفال بالعيد الثالث عشر لاعتماد الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي نظمته اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

97- إضافة إلى ذلك، فقد قدمت اللجنة عريضة للمحكمة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

حادي عشر: **المشاركة في مشروع تمديد اختصاص المحكمة ليتضمن المسائل الجنائية:**

98- خلال الفترة التي يغطيها التقرير شاركت المحكمة في الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين في الفترة من 14 – 18 مارس 2012 والاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين واجتماع وزراء العدل والنواب العامون الذي تطرق إلى عدد من المسائل من بينها اعتماد البروتوكول الخاص بالتعديلات على النظام الأساسي لمحكمة العدل الأفريقية وحقوق الإنسان المنعقد في الفترة من 9 – 17 مايو 2012 في أديس أبابا، أثيوبيا. كما شاركت المحكمة أيضاً في اجتماع الخبراء الخاص بتعريف التغيير غير الدستوري لنظم الحكم، 19 – 20 ديسمبر 2012 أديس أبابا، أثيوبيا.

ثاني عشر: **اتفاقية المقر:**

99- قاد رئيس المحكمة في فبراير 2012 وفداً لزيارة فخامة رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة وذلك على هامش اجتماعات قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا، أثيوبيا وخلال تلك الزيارة قرر رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة عزم حكومته على بناء مقر دائم للمحكمة في وقت قريب.

100- في 1 مارس 2012 زار نائب الأمين الدائم لوزارة الخارجية التنزانية مقر المحكمة ودعا رئيس المحكمة ورئيس قلم المحكمة لزيارة الموقع المقترح الذي ستبنى عليه مقر المحكمة الدائم. وفي 8 مايو 2012 انعقد بمقر المحكمة في أروشا الاجتماع الأول للجنة التسيير التي شكلتها الدولة المضيفة والمحكمة للتأكد من تنفيذ اتفاقية المقر.

101- أثناء دورتها الـ 24 العادية زارت المحكمة الموقع المقترح بواسطة الحكومة وقررت أن تخاطب الحكومة معلنة عن قبولها لهذا الموقع المقترح، وفي دورتها الـ 26 العادية في سبتمبر 2012 وافقت المحكمة على مقترح خطة يمكن أن تساعد في التصاميم الهندسية للمقر، وقد تم إرسال هذا المقترح إلى الدولة المضيفة في أكتوبر 2012.

ثالث عشر: **التعاون مع الشركاء الخارجيين:**

102- واصلت المحكمة حفاظها على علاقاتها مع ثلاثة من الشركاء الخارجيين الرئيسيين وهم مفوضية الاتحاد الأوروبي والوكالة الإلمانية للتعاون الدولي ومؤسسة مارك آرثر.

103- في مايو 2012 قام رئيس المحكمة بزيارة إلى أديس أبابا لاستشكاف إمكانية توسيع قاعدة موارد المحكمة من خلال إشراك بعض الشركاء المحتملين بما فيهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الاسترالية والحكومة النرويجية.

رابع عشر: **المراجعة المؤسسية للمحكمة:**

104- في أكتوبر 2011، قامت مفوضية الاتحاد الأوروبي بطلب من المحكمة بإجراء مراجعة مؤسسية على عمليات المحكمة وذلك من أجل تحديد جاهزية المحكمة للقيام بمهامها وفقاً للوائح المالية المطبقة في الصندوق الأوروبي العاشر لدعم التنمية، ولتقييم إجراءات المراجعة الداخلية لدى المحكمة في المحاسبة والمراجعة والرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية ومعايير وإجراءات المشتريات والذي سيساعد في معرفة مدى استيفاء المحكمة لمعايير الرقابة المالية العالمية.

105- قامت شركة ارنست ويانج للمراجعة بإجراء المراجعة لصالح مفوضية الاتحاد الأوروبي وقدمت عدد من التوصيات المحددة بشأن كيفية تعزيز عمليات المحكمة.

106- في الدورة الـ 27 العادية اعتمدت المحكمة خارطة الطريق بشأن كيفية التعامل مع توصيات مجلس المراجعين.

خامس عشر: **بعثة رقابة مفوضية الاتحاد الأفريقي**:

107- في إطار اتفاقية المساهمة في برنامج الاتحاد الأوروبي (EURO 55M) قامت إدارة التخطيط الاستراتيجي بمفوضية الاتحاد الأفريقي ببعثة رقابة

للمحكمة في الفترة من 5 – 8 يونيو 2012. وكان الغرض من البعثة هو، من بين أمور أخرى، تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المحكمة السنوية لعام 2012 ومتابعة أي مسائل تعيق التنفيذ السلس لهذه الخطة السنوية واستخدام مخرجات البعثة أثناء الملتقى التفاكري السنوي المشترك بين الاتحاد الافريقي والاتحاد الأوروبي المقترح عقده يومي 20 و21 يونيو 2012 في أديس أبابا، أثيوبيا. ومناقشة مقترح ميزانية 2013 والمقرر رفعها إلى الاتحاد الأوروبي.

108- أثناء البعثة، ناقشت المحكمة توصيات مجلس المراجعين الداخليين والخارجيين وطرق تنفيذها بجانب مساهمة الاتحاد الأفريقي للمحكمة لعام 2013.

سادس عشر: **زيارات إلى المحكمة:**

109- خلال الفترة التي يغطيها التقرير، زارت الوفود التالية مقر المحكمة:

1. زيارة وفد يمثل حكومة جمهورية إلمانيا الاتحادية يوم 20 يناير 2012 برئاسة السيد والتر هاسمان نائب رئيس المراسم بوزارة الخارجية الألمانية للإعداد لزيارة رئيس جمهورية إلمانيا يوم 28 فبراير 2012.
2. زيارة وفد من خمسة قضاة من جمهورية التشيك يوم 27 فبراير 2012.
3. زيارة وفد نقابة المحاميين الأمريكيين في 9 مارس 2012.
4. زيارة ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان لشرق أفريقيا يوم 31 مايو 2012.
5. زيارة السفير الألماني لدى تنزانيا في 4 يونيو 2012.
6. زيارة وفد من كلية الحقوق بميامي يوم 26 يونيو 2012.

7. زيارة حضرة القاضي محمد شاندي عثمان رئيس القضاء بجمهورية تنزانيا المتحدة يوم 26 سبتمبر 2012.

8. زيارة وفد لجنة الشؤون القانونية بالبرلمان الاتحادي الألماني يوم 9 أكتوبر 2012 لرئيس المحكمة.

9. زيارة مجموعة من المحامين الجدد من مجموعة شرق أفريقيا يوم 25 أكتوبر 2012.

10. زيارة وفد لجنة الممثلين الدائمين لدى الاتحاد الأفريقي المشاركين في الملتقى التفاكري مع المحكمة يوم 30 أكتوبر 2012.

11. زيارة مجموعة من الطلاب من جامعة الولايات المتحدة العالمية بنيروبي، كينيا. يوم 5 نوفمبر 2012.

12. زيارة وفد من قضاة مجموعة شرق أفريقيا يوم 13 نوفمبر 2012.

سابع عشر: **التقييم والتوصيات:**

1) التقييم:

110- تود المحكمة أن تتقدم بالشكر لأجهزة وضع السياسة للاتحاد الأفريقي وعلى وجه الخصوص مؤتمر رؤساء الدول والحكومات على توفير الموارد المالية المطلوبة لأداء مهامها.

111- تغتنم المحكمة هذه السانحة لتعبر عن تقديرها لهذه الدول الأعضاء التي قبلت طلبها في أن تقوم بأنشطة ترويجية داخل أراضيها وتشكرها على الدعم الذي قدمته لضمان نجاح هذه الأنشطة الترويجية.

112- تود المحكمة أيضاً أن تعبر عن امتنانها لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، الدولة المستضيفة لمقر المحكمة، على الجهد الذي تبذله فيما يخص توفير المنشأة المؤقتة كي تكون مقراً للمحكمة، بجانب العديد من التسهيلات الأخرى.

113- تود المحكمة أيضاً أن تثمن كل المساعدة المقدمة من شركائها.

114- إن المساعدة والعون الذي وجدته المحكمة قد ساعها في أن تقوم بالأنشطة التالية خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

1. استلام ومعالجة (7) طلبات عريضة وطلبين للرأي الاستشاري.
2. عقد 4 دورات عادية ودورة واحدة غير عادية.
3. تقديم ميزانيتها لعام 2013 لأجهزة وضع السياسة في الاتحاد الأفريقي.
4. تقديم الهيكل الجديد لقلم المحكمة لأجهزة وضع السياسة في الاتحاد الأفريقي.
5. القيام بعدد من الأنشطة الترويجية ويشمل ذلك على وجه الخصوص السمنار الإقليمي والزيارات التوعوية الوطنية والزيارات المتبادلة والمشاركة في العديد من المنتديات.
6. تنظيم أول ملتقى تفاكري مع لجنة الممثلين الدائمين بالاتحاد الأفريقي.
7. تعيين المزيد من موظفي المحكمة.
8. تدريب موظفي المحكمة.
9. مواصلة التعاون المستدام مع بعض الشركاء الخارجيين.
10. مواصلة التعاون مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
11. المشاركة في الأنشطة ذات الصلة بمشروع تمديد ولاية المحكمة لتتضمن التعامل مع مسائل الاختصاص الجنائي.
12. طباعة ونشر العديد من المواد الإعلامية المتنوعة الخاصة بالترويج.

115- ومع ذلك، تجب الإشارة إلى أنه بالرغم من الدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي والشركاء الخارجيين فان المحكمة لا زالت تواجه بعض العقبات التي تحول بينها وسلاسة العمل سواء كان على مستوى المسائل القضائية أو الإدارية.

116- على المستوى القضائي، وحيث أنه من المشجع الإشارة إلى أن المحكمة قد بدأت في استلام أعداد متزايدة من الطلبات والعرائض، إلا إن فعالية تنفيذ المحكمة لولايتها لا زال تواجهه العقبات. فهذه المحكمة التي أنشئت لضمان حماية حقوق الإنسان والشعوب على المستوى القاري ككل لا تزال ينقصها الاختصاص لاستلام طلبات العرائض الخاصة بدعاوى انتهاكات حقوق الإنسان من الضحايا من غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لأن هناك عدداً قليلاً فقط من الدول قد صادق على البروتوكول المؤسس للمحكمة وعددً أقل من ذلك الدول التي قدمت الإعلان الخاص بإعطاء المحكمة ولاية النظر في استلام دعاوى الأفراد والمنظمات غير الحكومية.

117- وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2012، فأن هناك 26 دولة فقط من الدول الأعضاء في الاتحاد قد صادقت على البروتوكول. ومن بين هذه الـ 26 دولة هناك 5 دول فقط قد صادقت على الإعلان الذي يسمح للمحكمة باستلام العرائض من الأفراد والمنظمات غير الحكومية.

118- إن هذا يعني على المستوى التطبيقي أن المحكمة لديها الاختصاص لاستلام عرائض الطلبات من 26 دولة فقط وإذا قدمت هذه العرائض من الأفراد أو المنظمات غير الحكومية فانه ليس من اختصاص المحكمة أن تنظر فيها إلا إذا أتت من الدول الخمسة التي قدمت الإعلان.

119- إن هذا المستوى المتدني من المصادقة على البروتوكول والمنخفض أكثر في عدد الدول التي قدمت الإعلان يؤثر بشكل خطير على قدرة المحكمة

في تنفيذ ولايتها بفعالية ومن ثم المساهمة بصورة أكبر في مشاريع الاتحاد الأفريقي وإذا سمح لمثل هذا الوضع بالاستمرار فإن كل النظام القضائي الموجه لحماية حقوق الإنسان على المستوى القاري والذي تمثله المحكمة سيتأثر سلباً.

120- وفيما يخص تقديم الآراء الاستشارية فان المحكمة تود أن تغتنم هذه الفرصة لتذكر الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي ومعهم أيضاً أجهزة ومؤسسات الاتحاد إلى أنهم بموجب البروتوكول المنشئ للمحكمة من حقهم أن يحصلوا على الرأي الاستشاري من المحكمة في أي مسألة تخصهم متعلقة بحقوق الإنسان.

121- إن تنظيم جلسات الاستماع العلنية الثلاثة بنجاح وإصدار الاحكام بناء عليها بالإضافة إلى القرارات والأوامر القضائية الأخرى مضافاً إلى ذلك زيادة عدد الطلبات العرائض التي تستلمها المحكمة، كلها تطورات مشجعة وتساهم بصورة فاعلة في تحقيق مشروع الاتحاد الأفريقي إذا وفر كل المعنيين، وعلى وجه الخصوص الدول الأعضاء، العون الذي تطلبه بما في ذلك المصادقة على البروتوكول وتقديم الإعلان بحسب نص المادة 34 (6) من البروتوكول.

122- من وجهة نظر إدارية، فإن الإدارة الفعالة للمحكمة قد تاثرت بشدة بعدم مواءمة الهيكل الحالي لقلم المحكمة والذي لا يوفر القدر المطلوب من الموظفين لإدارة المحكمة بفاعلية.

123- إن المحكمة ترحب بقرار أجهزة وضع السياسة القاضي بتخصيص عدد 44 وظيفة إضافية لتعزيز قدرات قلم المحكمة. ولسوء الطالع، ظل هذا القرار على الورق فقط لاغير، إذا لم تخصص للمحكمة الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ التعيينات.

124- وباعتماد الخطة الاستراتيجية للسنوات الأربع القادمات فإن المحكمة قد وضعت لها رسالة ورؤية أكثر وضوحاً وهي مستعدة لتعزيز رؤيتها أكثر. ان اعتماد الخطة الاستراتيجية يوفر الفرصة لشركاء المحكمة بالإضافة إلى الأطراف الأخرى المعنية بما فيهم الدول الأعضاء أن يدعموا المحكمة لتنفيذ ولايتها. ولتنفيذ الخطة الاستراتيجية بنجاح، فانه من المهم تعزيز قدرات مكتب قلم المحكمة.

125- إن نتائج عملية التقييم المؤسسي التي أجريت تحت رعاية مفوضية الاتحاد الأوروبي تصب في تأكيد ما ظلت توضحه المحكمة وتشير إليه خلال السنوات بان عدم توفير الموارد البشرية الكافية سيؤدي إلى الضعف الذي سيؤثر فعالية مكتب قلم المحكمة.

2) التوصيات:

126- وتبعاً للاعتبارات الواردة أعلاه فإن المحكمة تطلب من قمة رؤساء الدول والحكومات أن:

1. توفر الموارد الكافية لتمكين المحكمة في 2013 من تعيين الـ 40% من الوظائف التي اعتمدها المجلس التنفيذي في يناير 2012.
2. تطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تقم بالمصادقة على البروتوكول المؤسس للمحكمة أن تقوم بذلك وتتبعه فوراً بتقديم الإعلان الذي يسمح للأفراد والمنظمات غير الحكومية بالوصول المباشر للمحكمة.
3. دعوة الدول الأعضاء التي صادقت بالفعل على البروتوكول فقط، أن تقدم إعلان قبول اختصاص المحكمة في نظر الطلبات المقدمة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية، بعد استيفاء اجراءات التقاضي الوطنية.

4. دعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وكل أجهزة الاتحاد أن تبادر، حيثما كان ذلك ضرورياً، أن تطلب من المحكمة أن تقدم لها الرأي الاستشاري في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

ANNEX.1
الملحق (1)
قائمة بأسماء قضاة المحكمة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب
حتى تاريخ ديسمبر 2012

الرقم	الاسم	الفترة		الدولة
		المدة	الانتهاء	
.1	حضرة القاضية السيدة/ صوفيا أ.ب أكوفو (الرئيسة)	**6**	**2014**	**غانا**
.2	حضرة القاضي السيد/ فاتساح أوجرجوز (نائب الرئيس)	**6**	**2016**	**الجزائر**
.3	حضرة القاضي السيد/ برنار انجويبي	**6**	**2014**	**جنوب أفريقيا**
.4	حضرة القاضي السيد/ جيرار نيونجيكو	**6**	**2018**	**بوروندي**
.5	حضرة القاضي السيد/ اوجستينو رمضاني	**6**	**2016**	**تنزانيا**
.6	حضرة القاضي السيد/ دانكان تامبالا	**6**	**2016**	**ملاوي**
.7	حضرة القاضي السيدة/ اليسي نوانووري تومسون	**6**	**2016**	**نيجيريا**
.8	حضرة القاضي السيد/ سيلفا اوري	**4**	**2014**	**كوت ديفوار**
.9	حضرة القاضي السيد/ الحاجي جيسي	**6**	**2018**	**السنغال**
.10	حضرة القاضي السيد/ بن كيوكو	**6**	**2018**	**كينيا**

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2013

Rapport d'Activite de la Cour Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples

Union Africaine

Union Africaine

http://archives.au.int/handle/123456789/3326

Downloaded from African Union Common Repository